التوتر سيد الموقف... و«الداخلية» تقرر تسليح أفراد الشرطة

مصر: جماعة الإخوان تغازل «الإنقاذ»... بالحوار

■ الكتاتني يجتمع بالبرادعي والبدوي في محاولة للخروج من نفق الأزمة

■ البرعي: نرفض المشاركة بـ «البرلمان» في حال عدم إقالة الحكومة والنائب العام

■ البلتاجي: 300 ألف بلطجي يستخدمهم رموز النظام السابق للإضرار بمصر

■ ضبط مخزن للألغام والقذائف المضادة للدبابات والطائرات في العريش

جانب من تظاهرة «معا ضد العنف» الجمعة الماضي

القاهرة - «وكالات»: قال ساسة ان ساسة مصريين ليبراليين واسلاميين متناحرين التقوا مساء امس الاول في محاولة لتخفيف حدة التوترات التي اثارت احتجاجات قتل فيها نحو 60 مصريا منذ اواخر يناير.

وتفجرت الاحتجاجات بعد الذكرى الثانية للانتفاضة التي اسقطت حسني مبارك. وادت الاضطرابات السياسية الى ابطاء المفاوضات الرامية الى الحصول على قرض قيمته 4.8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي.

وقال ساسة ان محمد البرادعي وهو ناشط ليبرالي بارز واحد زعماء جبهة الانقاذ الوطني التقى مع سعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الاخوان المسلمين. وشارك ايضا في المحادثات السيد البدوي وهو احد زعماء جبهة الانقاذ ورئيس حزب الوفد ايضا. وقال نادر بكار عضو حزب النور على تويتر السبت «جلوس د.الكتاتني رئيس الحرية والعدالة مع جبهة الانقاذ وعلى رأسها د.البرادعي خطوة إيجابية نرى أنها ثمرة لمبادرة حزب النور».

وكان حزب النور وهو ثاني اكبر حزب في مصر بعد حزب الحرية والعدالة قد اقترح بدء محادثات بين الرئيس محمد مرسي وهو اصلا من جماعة الاخوان المسلمين وجبهة الانقاذ الوطني لبحث الامور السياسية المتنازع عليها مقترحا تشكيل حكومة انقاذ وطني جديدة والاتفاق على موعد وقواعد الانتخابات البرلمانية المتوقع اجراؤها خلال بضعة اشهر.

وكان مسؤولو جبهة الانقاذ الوطني قد قاطعوا كل المحادثات السابقة التي عقدها مرسي مع بعض شخصيات المعارضة خلال الاشهر الماضية قائلين انها تفتقر الى ضمانات واليات ومواعيد نهائية.

الكتاتني والبرادعي وموسى في لقاء سابق

وقال مراد محمد علي المتحدث باسم حزب الحرية والعدالة ان اجتماع السبت لم يتناول مبادرة حزب النور وعقد بناء على طلب البدوي. وقال علي لرويترز ان الاجتماع بحث الاوضاع السياسية في البلاد ولكنه لم يتناول مبادرة حزب النور.

واكد ايضا خالد داود المتحدث باسم جبهة الانقاذ لرويترز ان اجتماعا خاصا عقد بين الكتاتني والبرادعي في منزل البرادعي ولكنه قال انه لم تتوافر تفاصيل اخرى لوسائل الاعلام.

والتقى عمرو موسى وهو ايضا من زعماء جبهة الانقاذ والامين العام السابق للجامعة العربية مع الكتاتني مرتين الاسبوع الماضي وذلك حسبما ذكر المتحدث باسمه احمد كامل الذي قال ايضا ان موسى لم يشارك في اجتماع السبت.

من جهة أخرى، أكد الأمين العام لجبهة الإنقاذ أحمد البرعي -في مؤتمر ضم ممثلين من نقابات عمالية وقيادات من الجبهة- انهم يرفضون المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة في حال عدم إقالة الحكومة والنائب العام، وهي المطالب التي ترفعها الجبهة على رأس قائمة تشمل تعديل بعض مواد الدستور، وضرورة ما يسمونه «إخضاع جماعة الإخوان المسلمين للقانون».

وأضاف البرعي أن الجبهة ستنظم مليونية في الجمعة الأولى من الشهر المقبل تحت شعار «عاوز أشتغل»، للمطالبة بالعدالة الاجتماعية وضمان حقوق العمال والفلاحين وتطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور.

وفي المقابل، انتقد المتحدث باسم الإخوان المسلمين أحمد عارف ما وصفه بالتضارب في مواقف الجبهة من المشاركة في الانتخابات المقبلة، وقال «لقد اعتدنا منهم على لغة التصعيد ثم نجدهم يشاركون بعد ذلك»، مؤكدا أن من يسعى لحدوث هذا الإرباك السياسي هو الذي يتحمل نتائجه.

وفي سياق متصل، قال البرادعي -وهو منسق جبهة الإنقاذ- عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي تويتر «إنه عندما يستمر القضاء في التحقيق في البلاغات العبثية التي تهدف إلى تشويه صورة المعارضة وتنتهي من دون معاقبة مقدميها، فنحن ننضم بامتياز إلى قائمة النظم البوليسية».

وكان محامون تقدموا إلى النائب العام المصري خلال الأشهر القليلة الماضية بعشرات البلاغات الرسمية يتهمون فيها قادة ورموزا في المعارضة بتهم عديدة، أبرزها السعي لقلب نظام الحكم، وتهديد الأمن القومي، والحصول على تمويل أجنبي غير قانوني من الخارج.

على صعيد آخر، قال القيادي في جماعة الإخوان المسلمين محمد البلتاجي -خلال اجتماع جبهة الضمير مساء السبت- إن هناك 300 ألف بلطجي يستخدمهم رموز النظام السابق للإضرار بالبلاد، مطالبا جميع قطاعات المجتمع بالتكاتف للخروج من الأزمة.

وأكد ضرورة مشاركة السلطة الحاكمة في حل جميع مشكلات المجتمع، خاصة مشكلات المهمشين والضعفاء، لافتا إلى أن هذا يعد واجبا أساسيا على السلطة.

وفي مداخلته بالاجتماع، قال وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية السابق محمد محسوب -وهو أحد مؤسسي جبهة الضمير- إن الجبهة ليست سياسية وتعمل لترسيخ مفهوم التحاور، وأضاف «سنطرق أبواب كافة الجهات السياسية، ولن نتخذ موقفا سياسيا معينا». امنيا قررت السلطات المصرية تسليح رجال الشرطة من ذوي الرتب المنخفضة بمسدسات، حسبما ذكر مصدر أمني السبت، وذلك إثر احتجاجات قام بها رجال الشرطة طالبوا فيها بتحسين ظروف العمل وتسليحهم وسط تزايد الجرائم العنيفة في البلاد.

وقال المصدر إن وزير الداخلية محمد ابراهيم وافق على استيراد 100 الف مسدس بعد نحو اسبوع من هذه الاحتجاجات.

ويحمل ضباط الشرطة المصرية وبعض المجندين اسلحة خفيفة وفي بعض الاحيان البنادق، لكن رجال الشرطة الأقل رتبة غير مسلحين.

من جهة ثانية اعلنت السلطات الامنية عن ضبط مخزنا للألغام والقذائف المضادة للدبابات والطائرات داخل مبنى في منطقة صحراوية شرقي العريش في سيناء فيما لم يتم القبض على متهمين.

وأكد مصدر أمني أنه في اطار المعلومات الواردة عن وجود كمية من الذخائر في المبنى الواقع في منطقة صحراوية بحي «الربسة» بالعريش، انتقلت الى المبنى قوات الأمن والحماية المدنية وخبراء المفرقعات، حيث عثر على 6 ألغام أرضية مضادة للدبابات، و21 قذيفة مضادة للطائرات.

كما عثرت القوات على مدفع مضاد للطائرات كامل الأجزاء، وجميع الاسلحة صالحة للاستخدام.

عشرات القتلى والجرحى في هجمات بأنحاء متفرقة من بغداد

«المفخخات» تهز العراق

بغداد - «وكالات»: قالت الشرطة ومصادر مستشفيات إن سلسلة سيارات مفخخة انفجرت في مناطق يغلب على سكانها الشيعة بأنحاء متفرقة من العاصمة العراقية بغداد امس، مما أسفر عن مقتل 20 شخصا على الاقل وإصابة العشرات.

وانفجرت القنابل في مناطق مدينة الصدر والحبيبية والقاهرة وحيين آخرين على الأقل بالعاصمة.

وقالت المصادر إن «قوات أمنية طوقت أماكن التفجيرات ومنعت الاقتراب منها، فيما هرعت سيارات الإسعاف لنقل جثث القتلى إلى دائرة الطب العدلي والجرحى إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج».

وزادت وتيرة التفجيرات منذ بداية العام واستهدفت موجة من الهجمات الانتحارية أهدافا شيعية وقوات الأمن.

وقتل انتحاري مسؤولا كبيرا بالمخابرات العسكرية العراقية امس الاول بعد اقتحام منزله في بلدة بشمال البلاد وفجر مهاجمون سيارات ملغومة في مناطق شيعية بأنحاء متفرقة من العراق مطلع الشهر الحالي مما اسفر عن مقتل 34 شخصا.

ولم تعلن اي جهة مسؤوليتها عن هجمات هذا الاسبوع لكن تنظيم دولة العراق الإسلامية وهو جناح تنظيم القاعدة بالعراق توعد باستعادة المناطق التي فقد مقاتلوه السيطرة عليها خلال معركتهم الطويلة ضد القوات الأمريكية والعراقية.

على صعيد آخر وصف محافظ ديالى عمر الحميري قيام قوات أمن عراقية بدهم مكتبه الخاص وأحد مقار الحزب الإسلامي ومصادرة أسلحة الحراس ليلة السبت بأنه عمل استفزازي تحاول الحكومة من خلاله إعادة العراق إلى المربع الأول. ودعا الحميري الجهات المختصة إلى محاسبة الفاعلين وعدم غض الطرف عن ما حدث.

من جهته، قال قائد عمليات دجلة في العراق اللواء عبد الأمير الزيدي إنه لم يكن يعلم أن المكان الذي تعرض للدهم والتفتيش عائد إلى محافظ ديالى وأنه مكتبه الخاص.

ووصف الزيدي عملية مداهمة منزل المحافظ ومقر الحزب الإسلامي بأنها عمل روتيني يأتي ضمن اختصاص القوات الأمنية.

جانب من تفجير سابق

ليبيا أحيت الذكرى الثانية لـ«17 فبراير»

البرغثي: 22 ألف مفقود و30 ألف قتيل منذ اندلاع الثورة

احتفالات الذكرى الثانية للثورة عمت أرجاء ليبيا

طرابلس - «وكالات»: كشف وزير الدفاع الليبي محمد البرغثي ان عدد المفقودين منذ اندلاع ثورة 17 فبراير بلغ 22 الفا، فيما تجاوز عدد القتلى 30 الفا.

واكد البرغثي سيطرة السلطات الليبية على نحو 80 في المئة من السلاح الذي تم تسريبه من المخازن، نافيا تهريب أسلحة إلى خارج البلاد.

هذا واحيت ليبيا امس الذكرى السنوية الثانية لانطلاق الثورة التي أطاحت بزعيمها السابق معمر القذافي، وسط إجراءات امنية مشددة تحسبا لأية أعمال عنف.

وحذرت السلطات من محاولات أنصار الزعيم المخلوع لاغتنام المناسبة بهدف «زرع الفوضى».

وقررت مجموعات ومنظمات عدة من المجتمع المدني، بينهم انصار للفدرالية في شرق البلاد إرجاء تحركاتها الاحتجاجية التي كانت مقررة الجمعة الماضية، وذلك خشية أعمال عنف.

وبدأت الاحتفالات منذ الجمعة في طرابلس وبنغازي «شرق»، ثاني كبرى مدن البلاد، حيث تظم آلاف الأشخاص مسيرات راجلة وفي السيارة حاملين الأعلام الليبية وهاتفين بشعارات تمجيدًا لذكرى «شهداء الثورة».

لكن هذه الأجواء الاحتفالية لم تمنع متظاهرين في بنغازي - مهد الثورة - من انتقاد السلطات الجديدة، والمطالبة بمزيد من اللامركزية في السلطة وتفعيل دور الجيش والأجهزة الأمنية.

وأكد رئيس الوزراء علي زيدان أنه ليس هناك برنامج رسمي مقرر لهذه الذكرى الثانية من الثورة، موضحًا أن «السلطات تفضل أن تترك للشعب الاحتفال بهذه المناسبة على طريقته».

مساع جديدة لمقاضاة إسرائيل على جرائم «عمود السحاب»

الأراضي المحتلة: أوامر سرية تعيد «المحررين» للسجون

القدس - «وكالات»: قالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية امس إن الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام «شاباك» أعتقلا 14 أسيرا فلسطينيا حرروا في إطار صفقة التبادل بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» الموقعة عام 2011، وذلك بموجب تدابير سرية تتيح إعادة الأسير المفرج عنه قبل انتهاء مدة محكوميته إلى سجنه.

وذكرت الصحيفة أن هذه «التعديلات السرية» التي يطلق عليها الأمر رقم 1677 تسمح للجيش الإسرائيلي والشاباك بإعادة اعتقال أي أسير محرر حتى نهاية مدة محكوميته الأصلية، حتى في حال ارتكاب الأسير مخالفات لا تندرج ضمن ما تسميه «الأنشطة الإرهابية»، ومن خلال الاستناد إلى أدلة سرية لا يطلع عليها الأسير أو محاموه.

وبحسب الصحيفة فإن هذه التعديلات أدخلت خلال العام 2009 أثناء المفاوضات غير المباشرة التي رعتها مصر بين إسرائيل وحماس بشأن صفقة الأسرى التي استعادت إسرائيل بموجبها جنديها الذي كان أسيرا في قطاع غزة جلعاد شاليط.

ووفقا للصحيفة فإنه من بين الأسرى الذين أعيد اعتقالهم بموجب تلك التدابير وكانوا يقضون أحكاما تتراوح بين 24 و38 عاما، سامر العيساوي الذي يخوض إضرابا عن الطعام منذ 210 أيام، وأيمن شراونة من بلدة دورا قرب الخليل الذي يضرب عن الطعام منذ 140 يوما وتوقف عن الإضراب لفترات قصيرة، وإياد أبو فنون وأيمن أبو داود وإبراهيم أبو حجلة.

وينص الأمر رقم 1677 على أن شرط الإفراج عن الأسير ألا يرتكب مخالفة تكون عقوبتها أكثر من ثلاثة أشهر سجنا، مما يعني أن مخالفة سير أو مشاركة في مظاهرة أو وجودا في إسرائيل دون تصريح ستعيد الأسير إلى السجن لمدة 20 إلى 30 عاما، ولا توجد إمكانية لدى لجنة عسكرية بتقصير مدة السجن أبدا.

وعلى صعيد فلسطيني منفصل أضافت منظمة هيومن رايتس ووتش الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان شهادة توثيقية جديدة للانتهاكات التي وقعت خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في الفترة ما بين 14 و21 نوفمبر الماضي الذي أسماه الاحتلال عملية «عامود السحاب».

وحسب المنظمة التي أجرت تحقيقا تفصيليا مستفيضا، فإنه تبين أن 18 غارة جوية إسرائيلية -على الأقل- قد انتهكت قوانين الحرب وأسفرت عن استشهاد 44 مدنيا فلسطينيا على الأقل بينهم 12 طفلا.

وأشارت إلى أن هناك صواريخ وقنابل إسرائيلية عدة ضربت مدنيين وأهدافا مدنية، مثل البنايات السكنية ومزارع، دون وجود هدف عسكري واضح، وبموجب قوانين الحرب فإن الأهداف العسكرية فقط هي المسموح باستهدافها.

وشددت المنظمة على أنه يُعد من يأمرون عمدا بهجمات تستهدف مدنيين أو أعيانا مدنية، أو يشاركون في هذه الهجمات، مسؤولين عن جرائم حرب.

ويمكن بفعل التوثيق المحلي والدولي -الذي يعد إضافة مهمة في التقاضي والوصول إلى المجتمع الدولي- بدء عمليات التقاضي ورفع الشكاوى ضد الاحتلال الإسرائيلي لما ارتكبه من انتهاكات ترتقي لجرائم حرب.

جانب من مسيرة تضامنية مع الأسرى في سجون الاحتلال

وقال رئيس المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان رامي عبده إن المرصد بصدد تقديم شكوى إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن العدوان وتحديدا فيما يتعلق بالاستهداف الكبير للأطفال بما يمثل جرائم حرب واضحة.

وبين عبده أن قبول الشكوى لدى المجلس يتطلب عددا من الشروط، منها ما يتعلق بالتوثيق بشكل قانوني واضح، مزوّد بالأرقام والتواريخ والساعات والأحداث بدقة، وتوفر شهادة الشهود والأدلة الأخرى الموثوق بها.

وذكر عبده أن المرصد يجمع هذه المتطلبات لإضافتها للمعلومات التي بحوزته بشأن استهداف الأطفال في العدوان الإسرائيلي، إذ تم توثيق مقتل نحو 40 طفلا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي أثناء الحرب.

ويعتقد عبده أن السوابق القضائية التي تقاضي فيها الضحايا أمام المحاكم الإسرائيلية ستكون أدلة قوية وكافية لإقناع المجلس بعدم فعالية القضاء الإسرائيلي فيما يتعلق بمحاكمة الجيش، مما يشكل نقطة مهمة من أجل قبول الدعوى.

وذكر عبده أن المطلوب دوليا هو تشكيل لجنة تحقيق على غرار لجنة غولدستون للتحقيق في الانتهاكات المدعاة، التي إذا ما ثبتت فإنه يفترض بمجلس حقوق الإنسان أن يرفع الأمر إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لاتخاذ القرار المناسب حيالها.

وبين الحقوقي الفلسطيني أن ما يصدر عن المؤسسات الحقوقية الدولية يشكل عاملا مهما في الضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف أو لتخفيف -على الأقل- انتهاكاتها لحقوق الإنسان.

من جهته ذكر مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان راجي الصوراني أن جهودا غير عادية بذلت على الصعيد الدولي لسنوات طويلة من أجل التأثير على موضوعية التقارير الدولية، والتي أصبحت تتسم بها إلى مدى بعيد.

وقال الصوراني إن التقارير الدولية التي تصدر وتوثق الانتهاكات الإسرائيلية تسلط الضوء وتعمق وجهات النظر الدولية بشأن ما يدور من انتهاكات وجرائم حرب ترتكبها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين.

وأشار إلى أن الفائدة العملية لمثل هذه التقارير تشير إلى أن من يدين ويحدد الانتهاكات ليس الفلسطينيين وحدهم، بل المنظمات الدولية أيضا، لكنه ذكر أن أمر المحاسبة خاضع للمجتمع الدولي وإرادته السياسية في اتخاذ ما يلزم من إجراءات.

وأوضح الصوراني أن عملية التوثيق القانوني للجرائم هي المقدمة الأولى للولوج في تقديم الشكاوى سواء على المستوى الإسرائيلي أو الدولي، مؤكدا أن المركز الفلسطيني قدم عشرات القضايا أمام المدعي العام الإسرائيلي.

وشدد على أن هذا الإجراء -التقاضي أمام المدعي العام الإسرائيلي- ليس إيمانا بالعدالة الإسرائيلية بقدر ما هو متطلب لا يمكن من دونه التقدم نحو التقاضي الدولي.

أصدرها القضاء العسكري على 25 متهماً

المغرب: السجن لصحراويين على خلفية أحداث «إكديم ايزيك»

الرباط - «وكالات»: أصدرت المحكمة العسكرية بالرباط في وقت متأخر من مساء امس الاول أحكاما بالسجن على صحراويين بشأن أحداث شغب شهدها مخيم «إكديم ايزيك» قرب مدينة العيون بالصحراء الغربية منذ أكثر من عامين وقتل فيها 11 شخصا أغلبهم من رجال الأمن المغربي وسقط عشرات الجرحى. وقضت المحكمة بالسجن المؤبد على تسعة أشخاص منهم شخص هارب وأربعة أشخاص بالسجن 30 عاما وسبعة بالسجن 25 عاما وثلاثة بالسجن 20 عاما وعلى إثنين بما امضياه خلال مدة الإعتقال عقب إلقاء القبض على المتهمين إثر الأحداث التي شهدتها منطقة العيون في أكتوبر عام 2010.

وأدانت المحكمة المتهمين الخمسة والعشرين بتهمة «تكوين عصابة إجرامية وإستعمال العنف ضد قوات الأمن المؤدي إلى الموت بنية إحداثه والمشاركة فيه». وكانت هذه المحاكمة قد أثارت الكثير من الجدل إذ قال حقوقيون إن المتهمين مدنيون ويجب الا يحاكموا امام محاكم عسكرية في حين اخذ القضاء المغربي بعين الإعتبار سقوط ضحايا عسكريين خلال الأحداث.

وتابع المحاكمة التي امتدت من اول فبراير الحالي حتى يوم السبت 52 مراقبا دوليا و25 مراقبا محليا.

وقال الحقوقي المغربي بلمعلم التهامي لرويترز «المحاكمة كانت عادلة بكل المقاييس بشهادة حقوقيين دوليين ومغاربة». وأضاف «إذا كانت جبهة البوليساريو تعتبر هؤلاء المعتقلين حقوقيين فهل الذبح والتبول على الجثث وإحراق المنازل من صنع حقوقيين».

ورفعت عائلات الضحايا شعارات مؤيدة للأحكام في حين طالب المدانون بإستقلال اقليم الصحراء الغربية فيما كان القاضي يتلو الأحكام.

وشهد مخيم «إكديم ايزيك» في العيون بالصحراء الغربية احتجاجات اجتماعية على البطالة والفقر في أكتوبر عام 2010 وتدخلت السلطات لفتح حوار مع المحتجين. وما لبثت ان تحولت الأحداث إلى أعمال عنف قالت السلطات إن المتظاهرين استعملوا فيها الزجاجات الحارقة والأسلحة البيضاء والحجارة فيما إنتشر فيديو لأعمال عنف ظهر فيه صحراويون غاضبون يقومون بأعمال عنف وتمثيل بالجثث. وعرض القاضي هذا الفيديو على الصحراويين المدانين لكنهم نفوا صلتهم به.